تغير منظومة القيم وأثره في تهجير الأقليات الدينية بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003

م. نصير محسن عبد الحسين

جامعة القادسية/ كلية الآداب

The Change in the System of Values and its Effect on Displacement of the religious Minorities After the American Occupation for Iraq in 2003

Lect. Naseer Muhsin Abdel Hussein

University of Al- Qadisiya / College of Arts

naseeralmarza@yahoo.com

Abstract

The social values are considered untouchable from which man derives his ideas, imaginations, and hopes. Because these values are subjected change, people's ideas and thoughts change as well. The importance of the research lies in the fact that in Iraq campaigns of displacement and killing of the religious minorities are taking place; a situation which has a bad effect on the general social structure.

الملخص

تعد القيم الاجتماعية من الثوابت التي يستمد منها الإنسان أفكاره وتصوراته وطموحاته نحو بلوغ الكمال الإنساني المنشود والذي يعد هدف وغاية سامية تسعى لتحقيقها كافة المجتمعات البشرية بمختلف توجهاتها الدينية والفكرية والمذهبية، وما أن يحدث لهذه المنظومة القيمية من تغيير أو تلاعب مقصود أو غير مقصود حينها تبدأ أفكار وتصورات وطموحات الناس بالتبدل وتتجه باتجاه مغاير ومخالف لأهدافها الغريزية في تحقيق الكمال الذي كان في السابق غايةً وهدفاً ليصبح القتل والتهجير والصراع بديلاً طبيعياً ونتيجة حتمية لحالة الفوضى والتفكك التي قد ترافق هذا التغيير. وبالنظر لما يحدث اليوم في العراق من حملات تهجير وتصفية منظمة للأقليات الدينية فيه تأتي أهمية البحث الحالي كمحاولة للبحث عن أسباب هذه الظاهرة ونتائجها على البناء الاجتماعي العام للمجتمع ككل.

إن التحديات القيمية التي واجهها المجتمع العراقي بعد الاحتلال اتخذت اشكالاً مختلفة وشملت جميع مجلات الحياة الاجتماعية، فضلا عن انها اتصفت بالديناميات المتعددة التي بدأت تتغذى على ردود افعال والتفاعلات المنطلقة من اعتبارات كل طرف ومصالحه دون مراعاة المصالح العليا للمجتمع، وبالرغم إن هذه التحديات انعكست بثقلها على العراق بعد الاحتلال 2003 إلا إن بعضها له اثار قبل 2003 إلا انه تزايد بفعل الفوضى التي احدثها الاحتلال عام 2003.

ورغم ما تعرض له المجتمع العراقي من ضغوطات اقتصادية وأمنية وسياسية فأن المجتمع لازال يتمسك بمجموعة من القيم والمبادئ التي تمكنه من تجاوز هذه الضغوطات والأزمات، لاسيماً وأن هناك قيادة اجتماعية حكيمة تعمل على تحديد مصالح الشعب والتوجه نحو تحقيقها تتمثل بالمرجعية الدينية التي أدت دوراً بارزاً في هذا المجال، فضلا عن ذلك إن المجتمع أدرك الأهداف الحقيقية للاحتلال منذ وقت مبكر، وما نشوء حركات المقاومة إلا نتيجة لهذا الإدراك، فضلاً عن اسهام المجتمع في رسم الشكل السياسي للدولة من خلال المشاركات الواسعة بالانتخابات، والمشاركة بالحشود العسكرية والمدنية التي تطالب بالقضاء على الفساد ومحاربة المفسدين.

المقدمة

إن هاجس أغلب الشعوب التي تحكمها أنظمة مستبدة، هو التخلص من الاستبداد، ومن البيئة الخاضعة لنمط وحيد للإدارة السياسية والانتقال الى نظام جديد في الحكم يقبل بالآراء المختلفة وحرية التعبير الفردية والجماعية والانخراط إلى مرجعية سياسية جديدة مبنية على أساس مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون والسلم المدني، ولا تعد عملية التحول تلك

عملية سهلة بسبب كثرة تحديات الانتقال وصعوبة التحولات التي تطرأ على البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع. فالمجتمع العراقي تعرض الى عملية تحول كبيرة في المنظومة الاجتماعية بعد الاحتلال عام 2003 وشكلت هذه التحولات الاجتماعية تحدي كبير أمام أمنه واستقراره السياسي والاجتماعي، لأن هذه التحولات جاءت مفروضة بفعل عامل خارجي ألا وهو الاحتلال وما يحمل معه من مشاريع لا تتفق في الغالب مع المنظومة القيمية للشعب العراقي، فضلاً عن الأهداف التي تكمن خلف التغير الاجتماعي الذي طرأ على المجتمع العراقي، ويعد التغيير القيمي من أبرز وأهم التغيرات التي حصلت في بنيته الاجتماعية وما يصاحبه من تغيير في البنى الأخرى كالبنية الديموغرافية والدينية وغيرها، ومن ثم فأن هذه العوامل ساهمت بشكل أو بآخر في نشؤ ثقافة جديدة وقيم دخيلة على المجتمع ونظامه الاجتماعي العام.

أولاً: مدخل الى الدراسة

1 – الأهمية

لاشك إن الأهمية العلمية والقيمة المعنوية والمادية التي ينطوي عليها البحث تكمن في طبيعة العلاقة بين مفاهيمه الرئيسية ودراسته للآثار الناجمة عن هذه العلاقة التي يمكن عدها بأنها غير متكافئة، فالاحتلال بوصفة عامل ومتغير خارجي وما قد يصاحبه من تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية لابد وأن تصيب هذه التحولات كافة أنساق البناء الاجتماعي العام للمجتمع المحتل، ومن ثم قد تحدث تغيرات كبيرة وعنيفة من شأنها أن تهز وتزعزع الثوابت الأساسية لهذا البناء أو تربكه أو ربما تجعله ينهار بالكامل لتنشئ على أنقاضه بناء آخر جديد يكون مغاير ومناقض تماماً لسابقه شكلاً ومضموماً.

فالقيم الاجتماعية تعد من الثوابت التي يستمد منها الإنسان أفكاره وتصوراته وطموحاته نحو بلوغ الكمال الإنساني المنشود والذي يعد هدف وغاية سامية تسعى لتحقيقها كافة المجتمعات البشرية بمختلف توجهاتها الدينية والفكرية والمذهبية، وما أن يحدث لهذه المنظومة القيمية من تغيير أو تلاعب مقصود أو غير مقصود حينها تبدأ أفكار وتصورات وطموحات الناس بالتبدل وتتجه باتجاه مغاير ومخالف لأهدافها الغريزية في تحقيق الكمال الذي كان في السابق غايةً وهدفاً ليصبح القتل والتهجير والصراع بديلاً طبيعياً ونتيجة حتمية لحالة الفوضى والتفكك التي قد ترافق هذا التغيير. وبالنظر لما يحدث اليوم في العراق من حملات تهجير وتصفية منظمة للأقليات الدينية فيه تأتي أهمية البحث الحالي كمحاولة للبحث عن أسباب هذه الظاهرة ونتائجها على البناء الاجتماعي العام للمجتمع ككل.

2 – الأهداف: يهدف البحث الحالي الى:

أ. الكشف عن دور الاحتلال الأمريكي للعراق وأثره في تغيير منظومة القيم الاجتماعية في المجتمع العراقي.

ب. البحث عن أبرز التغيرات والتحولات التي حدثت في منظومة القيم الاجتماعية في العراق بعد عام 2003.

ت. معرفة الأسباب والدوافع والجهات التي تقف وراء تهجير الأقليات الدينية في العراق.

3– المفاهيم والمصطلحات

أ. **التغير الاجتماعي:** ويعني التحول، أي تغير الشيء عن حاله، وحوله وبدله، كأنه جعله غير ما كان عليه[1]، وفي التنزيل العزيز قوله تعالى ﴿ذلك بأن الله لم يكن مغيراً نعمة أنعمها على قوم حتى يغيروا ما بأنفسهم﴾[2]

وقد ظهر هذا المصطلح بشكل عام بعد ما نشر (ويليام أوكبرن) عام 1922 كتابه (التغير الاجتماعي) وفيه ركز اهتمامه على دراسة العلاقة بين الاختراعات والتغير الاجتماعي، علماً بأنه لا ينكر دور وتأثير العوامل الطبيعية والبيولوجية في تغير المجتمع، لكنه يوضح بأن هذه العوامل ليس لها تأثير مثلما للعوامل الثقافية والاختراعات والثورة الصناعية[3].

(1). أبن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، ط3، مؤسسة التراث العربي للطباعة، بيروت، (د.ت)، ص41

(2). سورة الأنفال، الآية 53.

(3). عاطف محمد غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، ط1، دار المعارف، القاهرة 1962، ص 14.

واختلفت آراء العلماء والمفكرين حول اتجاهات التغير الاجتماعي في المجتمع الحديث، والتغير الاجتماعي كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع وخصوصاً في مجال الدراسات الديناميكية ينظر إليه على إنه من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها الأولى حتى عصرنا الحاضر، لدرجة أصبح التغير معها أحدى السنن المسلم بها والملازمة لبقاء الجنس البشري والتفاعل مع أنماط الحياة على اختلافها كي تتحقق لدينا أنماط وقيم اجتماعية جديدة يشعر في ظلها الأفراد بأن حياتهم متحركة ومتجددة [1].

ويعرف التغير بأنه نوع من أنواع التطور الذي يحدث تأثيراً في النظام الاجتماعي والذي يؤثر في بناء المجتمع ووظائفه، ويعد صفة أساسية من صفات المجتمع البشري [2].

ويعرف أيضاً على إنه مجموعة التغيرات العامة في العلاقات والنظم والقيم نتيجة للمؤثرات والعوامل الحضارية ولاقتصادية والسياسية التي تتفاعل مع بعضها البعض لإحداث التغير[3]، ويعرفه (لندبرج) بأنه يمثل الاختلافات التي تطرأ على ظاهرة اجتماعية خلال فترة زمنية معينة، والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها وهي تحدث نتيجة لعوامل داخلية وخارجية كاكتشاف موارد جديدة للثروة أو الهجرة أو التعليم.[4]

ب . القيم.

القيم ومفردها قيمة، مشتقة في اللغة العربية من الفعل الثلاثي قَومَ أو قامَ، ومن معانيها الاشتقاقية الأخرى: إنها تعني نقيض الجلوس، وأيضاً العزم، والمحافظة والإصلاح، والوقوف والثبات، الاستقامة والاعتدال، العدل، النظام والعماد، وتعني أيضاً ثمن الشيء بالتقويم [5].

وبشكل عام تعبر القيم عن دوافع سلوكية تؤثر بشكل ثابت ومستمر في سلوك الفرد خلال علاقته التفاعلية مع الجماعة الاجتماعية التي ينتمي أليها [6]، وهي في ذات الوقت تعتبر بمثابة ارتباط قوي وحتمي بين الكائن الحي وبعض الأهداف والمعايير والأشخاص المعنيين الذين يعتبرون وسيلة لإشباع حاجات الكائن الحي [7].

وفي اللغة الانجليزية فإنValues مفردها Value وهي تعود في أقرب اشتقاق لها في أصل اللفظة الى "الفعل اللاتيني" (Valeo) ويعني بالأصل "أنني قوي" وإنني أرفل بصحة جيدة، ثم أخذت تعني أن يكون الإنسان ناجحاً أو متكيفاً. أما كلمة (Valeur) كما وردت في اللغة الانجليزية والفرنسية والألمانية وخاصة كلمة (Worth) بالانجليزية فما زالت تحتفظ برواسب معناها اللاتيني [8].

ويعرفها كلاكهون بأنها مفهوماً "ضمنياً أو علنياً " يميز الفرد أو شخصية المجموعة المرغوبة والتي تؤثر على الاختيار من نماذج متوفرة تلبي احتياجات الفعل.[9].

أما كريتش فيعرفها على إنها معتقدات لما هو مرغوب أو حسن وما هو غير مرغوب أو سيء وهي تعكس ثقافة المجتمع ويشارك فيها أغلب أعضاء المجتمع وإذا قبل الفرد قيماً لنفسه فأنها يمكن أن تصبح هدفاً له [10].

(1). عاطف محمد غيث، المصدر السابق نفسه، ص 120
(2). لوسي مير، مقدمة في تاريخ الانثروبولوجيا، ترجمة شاكر مصطفى سليم، ط2، دار الشؤون الثقافية للنشر، بغداد، 1983 357.
(3). نخبة من الاساتذة، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975، ص 165.
(4). عادل مختار الهواري، التنمية في الوطن العربي، ط1، مكتبة الفلاح للطباعة والنشر، الكويت، 1988، ص44
(5). أبن منظور، مصدر سبق ذكره، ص 496.
(6). حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1977، ص132.
(7). حسين فهيم، قصة الانثروبولوجيا، عالم المعرفة، الكويت، 1986 ص 165.
(8). ريمون روية، فلسفة القيم، ترجمة عادل العوا، (د.ت) ص 5.
(9). Smith Charlotte Seymour ،Macmillan Dictionary of Anthropology ،Macmillan press ltd ،London ، 1986 ، p 285
(10). أحمد محمد الزغبي، أسس علم النفس الاجتماعي، ط1، دار الحكمة اليمانية، جامعة صنعاء، اليمن، 1994، ص 156.

ت. الدين

يعرف الدين من الناحية اللغوية في ثلاث معان متلازمة، فإذا أخذت كلمة الدين من فعل متعد بنفسه " دانه يدينه" أي ملكه وحكمه وساسه ودبره وقهره وحاسبه وقضى في شأنه وجازاه وكافأه، فالدين في هذا الاستعمال يدور حول معنى الملك والتصرف بما هو من شأن الملوك من السياسة والتدبير والحكم والقهر والمحاسبة والمجازاة. وفي الحديث الشريف: " الكيس من دان نفسه " أي حكمها وضبطها. والديان الحكم القاضي. أما إذا وردت "دان له" أي أطاعه وخضع له. فالدين يعني الخضوع والطاعة. وإذا قلنا "دان بالشيء" معناه اتخذه ديناً ومذهباً، أي اعتقده أو اعتاده أو تخلق به. فالدين يعني المذهب والطريقة التي يسير عليها المرء نظرياً أو عملياً، وعليه فأن الدين في العربية يشير الى علاقة بين طرفين يعظم أحدهما الآخر ويخضع له فإذا وصف بها الطرف الأول كانت خضوعاً وانقياداً، وإذا وصف بها الطرف الثاني كانت أمراً وسلطاناً، وإذا نظرنا بها الى الرباط الجامع بين الطرفين كانت الدستور المنظم لتلك العلاقة، أو المظهر الذي يعبر عنها. فكلمة الدين تدور على معنى لزوم الانقياد سواء أكان بإلزام الانقياد، أو كان بالتزام الانقياد أو المبدأ الذي يلتزم الانقياد له [(1)].

ويعد الدين من ناحية أخرى موضوع اهتمام العديد من المجالات العلمية والفلسفية والتاريخية والأخلاقية وغيرها، وقد افرد له علم خاص به عرف في الدراسات العربية الإسلامية بـ(علم الأديان المقارن) أو ما يسمى بـ(علم اللاهوت) في الدراسات الغربية، ويعد أيضاً من المواضيع الرئيسية أو حتى الكلاسيكية في مجال البحث الانثروبولوجي[(2)].

ثانياً: تغير منظومة القيم في المجتمع العراقي بعد عام 2003.

لا شك إن المجتمع العراقي يمتلك ثقافة اجتماعية خاصة به تنبع من تاريخه الطويل وعادات وتقاليد نشأت فيه واستمرت عبر قرون من الزمن، لتترسخ بين افراده على شكل قيم ومبادئ، إلا إن ما تعرض له في العقود الاربعة الاخيرة من حروب وسياسات خاطئة وظلم واستبداد وحملات تهجير، خاصة بعد عام 2003 اثرت بشكل كبير على تلك القيم والمبادئ.

إن دخول القوات العسكرية الامريكية وما تحمله هذه الجيوش معها من ثقافة، اوجد نوعا من الصراع بين الثقافة الغربية الوافدة التي تحملها هذه القوات معها وبين الثقافة العراقية الأصلية التي يحملها الشعب العراقي، خصوصا إن العراق عاش فترة من الزمن في حالة من الانغلاق والتقوقع الداخلي من خلال منع السلطة السابقة لجميع انواع التواصل الثقافي مع العالم الخارجي من صحافة وبث فضائي (تلفزيون وانترنيت)، بالإضافة الى العقوبات الاقتصادية والحصار الاقتصادي الذي فرض على العراق اثر احتلاله للكويت عام 1990، ومن ثم اوجد حالة من الصراع الثقافي بين الثقافة القديمة والثقافة الجديدة، والذي تكمن أبرز سماته في الجهل بفلسفة التنوع القائم على الاختلاف الذاتي بين ما هو فكري او عرقي او ذوقي، وفرض ثقافة ضد اخرى بما لا يحترم الخصوصيات الثقافية للمكون الآخر ومحاولة إقصائه وإلغائه، وبالتالي بروز حالة الممانعة الثقافية أو عدم التقبل الحضاري التي تبديها الكثير من الحضارات بوجه الحضارة الغربية وتحولها الى مواجهة حقيقة من الممكن أن ينتج عنها مزيد من الشروخ والفجوات بينهما بسبب اصرار الحضارة المستهدفة للدفاع عن كينونتها ووجودها وعن مشروعية اختلافها وتنوعها بعيدا عن اشكال الهيمنة والتبعية [(3)]، فكان من الطبيعي إن يؤدي احتلال دولة علمانية مستقلة ذات تاريخ قومي وجهاز عسكري معقد وشريحة واسعة من المتعلمين والمثقفين الى نمو مجموعات كبيرة من الحركات المسلحة المناوئة للاحتلال، ومن جانبها وردا على ذلك وضعت وكالة الاستخبارات الامريكية ووزارة الدفاع استراتيجية معينة لمواجهة مثل هذه الحركات المقاومة وهي استراتيجية (فرق تسد) المسماة (حل السلفادور) والمرتبطة بسفير المواقع الساخنة (جون نغيربونتي) وبالفعل استطاعت

(1). محمد عبد الله دراز، الدين، بحوث ممهدة لدراسة الأديان، دار القلم، الكويت، 1970 ص 30.
(2). لوسي مير، مصدر سبق ذكره، ص 238.
(3). حسين درويش العادلي، الثقافة العراقية بين خيارات الاستلاب والانغلاق والانفتاح، مجلة النباء، المستقبل للثقافة والنشر، بغداد، عدد 74، 2004، ص22.

أثارت صراعات مسلحة مبنية على قاعدة طائفية، لاسيما وان سياسية الاحتلال شجعت على عمليات اغتيال داخل الفئات الدينية للحيلولة دون تشكيل حركة موحدة ومناؤئة للولايات المتحدة الأمريكية.

اضافة الى ما سبق فأن الولايات المتحدة اتبعت سياسة التمويل للصراعات ومضاعفتها، لينتشر زعماء قبائل وقطاع طرق سياسيون وأمراء حرب ومبعدون وفرق موت لتكون (حرب الجميع على الجميع) ليصبح العراق مجمع من الشبان المسلحين والعاطلين عن العمل، حيث قامت قوات امريكية خاصة وفرق موت تديرها ال(CIA) بنشر الرعب داخل المجتمع العراقي مستهدفة أي شخص يشتبه انه يوجه انتقادات لحكومة الاحتلال، ولاسيما بين طبقات المثقفين والمهنين وهم الاقدر والأجدر على اعادة بناء الدولة العراقية من جديد [1]، لاسيما وان تزييف الحقائق وتضليل الرأي العام من قبل قوات الاحتلال بواسطة اغراء الاعلام بمبالغ مالية او عبر ارهاب الاعلامين وما رافقه من كذب وارتكاب جرائم وانتهاك صريح لأبسط حقوق الانسان بما فيها الاغتصاب والتعذيب الوحشي كما ظهر في سجن ابو غريب ومعتقل بوكا، وتشجيع السلب والنهب والفساد والإفساد التي بدأت منذ لحظة دخول قوات الاحتلال الامريكي للعراق، فضلا عن الفضائح المالية التي تطال ممن جاء بهم الاحتلال من مسؤولين ووزراء[2]، كل تلك الامور ساعدت على انتقال المجتمع من حالة التعايش السلمي والاندماج في وحدة وطنية الى حالة من التشتت والانفلات والفوضى باسم الحرية والديمقراطية وكل ذلك جرى بفعل غياب القانون وانهيار سلطة الدولة ساعده في ذلك تدني مستوى الوعي السياسي، وإعطاء الحق لمن هب ودب للقيام بعمليات القتل وتنامي روح الانتقام وأعمال الثأر التي غذتها اطراف خارجية اقليمية ودولية مستغلة بذلك وجود القوات الاجنبية [3]. لتبدأ مرحلة تدمير وحرق البنى التحتية العراقية شملت كل مؤسسات الدولة من وزارات ومصانع وجامعات وفي ظل غياب تام للسلطة وبتشجيع مباشر من قوى الاحتلال والمجاميع المسلحة التي دخلت معها (الكويتيين مثلا) ومن ثم فتحت الولايات المتحدة الحدود العراقية امام الجميع ليشهد العراق اكبر موجة لتجمع الارهاب على الساحة العراقية ليشهد اعمال عنف متعددة الاساليب والطرق استهدفت العراقيين بتركيز مبرمج ابتداء باستهداف العلماء والأساتذة والأطباء والطيارين ورجال الفكر ثم انتقل ليشمل طبقات اخرى مثل الخبازين والحلاقين وعمال البناء[4]، في خطوة لإفراغ العراق من أبنائه بمختلف الاختصاصات، اذا اصبح التخلف بالنسبة للولايات المتحدة الاداة الرئيسية لتفرض سلطتها على بغداد التي ستكون مفرغة ثقافيا ومجردة اجتماعيا، اذا تذكر الاحصائيات إن 18 الاشهر الاولى للاحتلال تم تصفية 310 من العلماء العراقيين، وأورد تقرير اخر مقتل اكثر من 340 مفكرا وعالما بين عامي 2005–2007، كما ادى تفجير معاهد التعليم العالي الى تراجع المنتسبين اليها بنسبة 30 % قياسا بما كانت عليه، وقد بلغ عدد العلماء والمختصين الذين هاجروا من العراق قرابة عشرين الف بسبب التهديد والعنف المنظم الذي يتم بإشراف قوى التحالف والقوى المتحالفة معها[5].

وعليه فأن كل ماجرى ويجري في العراق ليس بسبب اخطاء غير مقصودة او فوضى غير مسيطر عليها، وإنما كانت الاحداث تسير حسب خطط مسبقة ومعدة من قبل الولايات المتحدة، اذ سعت الولايات المتحدة لإعادة تأهيل الانظمة السياسية في المنطقة داخليا عبر التغير الاجتماعي والثقافي، باستخدام نوعين من القوة اولاً: (القوة الصلبة)المتمثلة بأجرأت الحرب والتدمير والتدخل المباشر، ثانيا\القوة الناعمة من خلال تمويل اعمال ومؤسسات اعلامية لتغير توجهات الرأي العام وصياغة

(1). جيمس بترايس، الحرب الامريكية على العراق تدمير حضارة، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص167-168

(2). المصدر نفسه، ص118-119

(3). طه حميد حسن العنبكي، سبل تعزيز التعايش السلمي في العراق، ص151

(4). طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 41، 2009، ص100

(5). جيمس بتراس، الحرب الامريكية على العراق تدمير حضارة، مصدر سبق ذكرة، ص170-171

علاقات اجتماعية جديد[1]، مما يؤكد ان الولايات المتحدة تتحمل المسؤولية الكاملة عن ماجرى في العراق لأنها هي التي انتجت الاوضاع المأساوية فيه[2] خاصة في ضوء تبنيها سياسية التفكيك والتشظية لكل مفاصل الدولة العراقية بشكل افقد الفرد العراقي كل ضمانات البقاء والحياة، مما انعش الطائفية بديلا ودرعا يحتمي في ضله الافراد وقت الازمات[3]، كما اوجدت عملية سياسية قائمة على اساس التمثيل الطائفي وليس التمثيل السياسي الوطني منذ بدايتها عبر(تشكيل مجلس الحكم) ليتحول العراق بتطبيق مشروع (بول بريمر) من مرحلة المجتمع الى مرحلة ما قبل المجتمع من تقسيم عرقي وطائفي ولتستمر عملية سياسية منقسمة على نفسها[4].ومما لا شك فيه ان التحول الاجتماعي الذي يجري في العراق اليوم هو تحول اجتماعي داخلي غير طبيعي، متأثراً بأجندة خارجية وقوى اقليمية اخرى تحاول تغيير مسارات تحوله الاجتماعي لمصلحتها، وانّ صورة التحول هذه قد لا تبدو واضحة الملامح، وقاصرة عن فهم الخلفيات التي تغذي وتوجه مجريات هذا التحول، ولذلك فانّ المجتمع قد يشهد تغييرات نوعية وجوهرية، ولكن لا تفضي في الظاهر الى تمثلات في الفكر، بمعنى اخر قد يُحدث التحول القادم من الخارج تغييرا جوهرياً في سلوك المجتمع أو قطاع كبير منه، ولكن ليس بالضرورة ان يترك أثراً مباشراً وعاجلاً في الفكر ويمكننا تأشير أهم وأبرز مظاهر عملية التحول الاجتماعي في العراق بالرجوع الى الأوضاع الاجتماعية القبلية في اطار من السكون في الوعي العام يكاد يختزل نظرة الانسان عند حدود المعرفة الموروثة، والرقابة الكسولة في التفكير، والسعي وراء تامين الحد الادنى للعيش، فضلا عن جهل محدود بالقدرة على التغيير، فلا مكان للإبداع وروح المسؤولية الفردية والاجتماعية، والمبادرة كشروط ضرورية في عملية التغيير، وعجزاً مجتمعياً عميقا، ينعكس في جزء مهم منه على غياب الوعي بحركة التاريخ من تباطؤ واضح في وتيرة النمو المعرفي للمجتمع بحيث ان الأغلبية غير معنية بما جرى ويجري، والفراغ الفكري الذي نَجَمَ عن تدمير وانهيار مؤسسات الدولة العراقية، مما جعل الفرصة مؤاتية لمجتمع مضاد يعاد تشكيله في جو من الصراع الفوضوي العبثي بكل ما يحتويه من عناصر جديدة أو جيدة، وبمعنى آخر: أحدثت المرحلة التي تلت عام 2003 طفرات مفاجئة مولدة طيفاً من الاختلافات والانقطاع، ومن العزلة الى الانفتاح، ومن الفقر المُدقع لشرائح مجتمعية من المجتمع الى الغنى المفرط، وبالعكس بالنسبة لشرائح اخرى، وهذه التبدلات من شأنها أن تسبب في قطع الأواصر بين الاجيال والنخب ولو بشكل نسبي، ما أدى الى غياب اللغة المشتركة في التفاهم والتعامل والتفكير[5]، ومن زاوية اخرى، فانّ التحول اخذ ينطلق بوتائر متسارعة، ويعصف بكل البنى القديمة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية، وكانت هنالك حاجة الى كوابح للحد من سرعته، وأضراره المحتملة، فهناك عالم جديد يقذف بعالم قديم، ويستوعب بحضوره الكلي كل البنى القديمة، فطبيعة التحول الاجتماعي العراقي اليوم بدّلت التراتبية التقليدية السائدة في مجتمع المؤسسة على نمط معيشي محدد، كما أتجه لإحداث تغيير كبير في العادات والتقاليد، وعليه لم يعدّ خافيا ان المجتمع العراقي اليوم يخضع لعملية تجديد قسرية ستؤدي الى تبديل في قاعدته الفكرية وتُعيد تشكيلها وفقا لشروط المرحلة الجديدة [6]، ومن ثم فانّ هذا المجتمع، يمارس سلطانه التام على تحوله الذاتي[7]، وهذا يجري ويتم في ظل الأوضاع الطبيعية التي يعيشها اي مجتمع، اما التحول الاجتماعي الداخلي غير الطبيعي، فيتم نتيجة تبني اتجاهات متطرفة في انحيازها لمخزونات ثقافية وعادات وتقاليد وقيم موروثة، تشكل جزء معين من الهوية المجتمعية تتجاوز الرؤية

(1). حسين الحاج على احمد، تغير الثقافة باستخدام السياسة، الولايات المتحدة وتجربة العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 294، 2003، ص53

(2). طالب حسين علوان، العنف السياسي في العراق، مصدر سبق ذكرة ص117

(3). دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق محنة الحاضر وقلق المستقبل، مركز الجزيرة لدراسات، الدوحة قطر، ط1، 2012، ص166

(4). نظلة الجبوري، قراءة في ماهية النظام السياسي في عراق التغير، من مجموعة البحوث المشاركة بالمؤتمر العلمي السادس للمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2010، ص148

(5). احمد الحسني البغدادي، قراءة الوضع الاجتماعي العراقي، دار بابل، كانون الثاني 2010، ص2، الانترنت، الموقع:.www.altawhid.org

(6). عماد علو، التحولات الاجتماعية في العراق... الاشكاليات والحلول، بحث على الموقعhttp://arab.140.dk/index.php ، ص3.

(7). عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق – المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص257.

الموضوعية لتطور المجتمع العالمي وللمجتمع ذاته، سيما فيما يتعلق بالغايات والأهداف والآمال التي يتطلع النظام الاجتماعي الى بلوغها وتحقيقها، متناغماً مع مسيرة الانسانية جمعاء نحو الرقي والتطور، في حين ان التحول الاجتماعي الخارجي يتم على وفق شروط ومواصفات لتحولات خارجية قد تختلف جزئياً أو كلياً عن شروط التحول الداخلي الذاتي، وعلى وفق أجندة خارجية متحكمة في سرعة وحجم واتجاهات هذا التحول، فلا سلطان لهذا المجتمع على محركات ومصادر هذا التحول الغريب الذي يضرب بتياراته العنيفة المنظومات المعرفية للمجتمع عن طريق إثارة سلسلة مراجعات للذات، ومقارنات قد تؤدي الى التسليم بقدرة العامل الخارجي على حل المشكلات المزمنة بوصفها تعبير عن الاحباط العميق بالداخل والعجز عن النهوض الذاتي بالواقع وصولاً لتغير اتجاهات حركة التفكير المجتمعي [1]، اذ ورغم وجود المئات من تنظيمات المجتمع المدني المسجلة وغير المسجلة التي ظهرت في العراق في مرحلة ما بعد الاستبداد، إلا أن استمرار تدهور الأوضاع الامنية والاجتماعية والاقتصادية قد أثر سلباً في عمل الكثير من هذه التنظيمات، كما أن تمدد دور القبيلة والعشيرة والمسجد في أعقاب تفكك اجهزة الدولة العراقية ومؤسساتها قد قدم للناس بديلا موضوعياً لتنظيمات المجتمع المدني الحديثة، مما جعل الكثير منها محدود التأثير والفاعلية، ولذلك فإنّ المجتمع العراقي اليوم يفتقر الى شبكة من منظمات المجتمع المدني القادرة على توفير قنوات تلتحم عبرها وبواسطتها مصالح التكوينات العرقية والطائفية المختلفة[2].

ونتيجة لذلك تولدت انعكاسات خطيرة على المجتمع العراقي منها ما كان موجود سابقا وتنامى ومنها مالم يكن موجوداً اصلا فأصبح من المسلمات في المجتمع، كارتفاع نسبة الفقر اذ تجاوزت ال 35% عن مستوي الفقر قبل عام 2003، حيث وان حوالي 5.6 مليون عراقي يعيشون تحت مستوى خط الفقر بينهم 40 % يواجهون تدهوراً حاداً في معيشتهم، مما أدى إلى اتساع ظاهرة الباحثين عن الرزق بين جبال القمامة وحقول الألغام، فضلا عن تنامي ظاهرة الاتجار بالأعضاء البشرية أو ظاهرة خطف النساء والأطفال والاتجار بهم أو تهريبهم خارج العراق، وهذه الظواهر تعد دخيلة على المجتمع العراقي ولم يألفها سابقا وعرف بخلوه منها تقريباً، فضلاً عن تنامي ظواهر التعصب الطائفي والديني والقومي، مما قد يترتب عليه مشكلات كبيرة تهدد وحدة وأمن المجتمع العراقي بالخطر أما آنياً أو في المستقبل، عدا عن كون التوجه الجديد نحو العشيرة (العَشْرَنَة أو القَبْيَلَة) والمدعوم من سلطات الاحتلال قد يتعارض مع مفهوم الدولة الحديثة والمجتمع المدني والديمقراطية التي كانت احد المبررات للغزو والاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق، ناهيك عن إن الاسر العراقية بأفرادها جميعاً عانت من تردي اغلب الخدمات الأساسية من كهرباء ومياه صالحة للشرب وخدمات الصحة والتعليم والبلدية، وإعادة العراق إلى عهد ما قبل الصناعة، وإعادته كذلك إلى عهد ما قبل العقد الاجتماعي الذي تحدث عنه كل من (توماس هوبز) و (جون لوك) و (جان جاك روسو) وهذا ما وعد به وزير الخارجية الامريكي وزير خارجية العراق قبل حرب تحرير الكويت 1991.

كما أعيد بناء وتنظيم الهرم الطبقي والامتيازات الطائفية أفقياً ورأسياً وأعيد بناء الفئات والطبقات وحتى الروابط الاجتماعية في المجتمع العراقي أعيد تنظيمها، فلم تعد النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية كما كانت في السابق، وهذا التغيير بحد ذاته كان يمكن أن يكون ايجابياً لو جاء بما يتناسب وطموحات وأهداف المجتمع، ولكن المشكلة أن هذا التغيير جاء بما يتناسب والأهداف والمخططات والمصالح التي تسعى لتحقيقها قوى الاحتلال، بعيداً عن مصلحة المجتمع العراقي وأهدافه وآماله.

وفي ظل بروز ظواهر غريبة على المجتمع العراقي ومنها التهجير الطائفي والعرقي القسري لمئات الآلاف من بعض الطوائف والأعراق من مناطق إلى مناطق أخرى من العراق لأسباب وعوامل متعددة منها تدهور الوضع الأمني وانتشار ظواهر

(1). عماد علو، التحولات الاجتماعية في العراق الاشكليات والحلول، مصدر سبق ذكره، ص2

(2). حسنين توفيق ابراهيم، وعبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص، ط1، مركز الخليج للابحاث، 2005 ص35.

الخطف والقتل على الهوية مما أدى إلى هجرة واسعة من العراقيين إلى الدول المجاورة أو الدول الأخرى[1]. ومن جانب اخر أن الغزو والاحتلال قد ساعد غلى تغيير بعض قيم وعادات وأعراف المجتمع العراقي، وفقد استغلت القوات الغازية ظروف البطالة والتدهور الاقتصادي الكبير الذي حصل من جراء سنوات الحروب الجائرة التي خاضها النظام السابق والحصار المفروض على العراق، والاحتلال في توفير فرص عمل من خلال تشغيل أعداد ليست قليلة من العراقيين في أعمال الترجمة أو البناء في القواعد العسكرية، والذي استُغِل بوصفه وسيلة لتكريس مفهوم تقبل التعامل والتعاون مع الاحتلال والاندماج في القيم والثقافة الأمريكية في العراق، مما ادى الى حدوث تغيرات خطيرة في الجانب القيمي والسلوكي للفرد العراقي في عاداته وأعرافه وتقاليده، فقد كان ينظر بدونية واحتقار إلى كل من يعرف عنه بأنه جاسوساً للولايات المتحدة الأمريكية أو لغيرها ولكن بعد الاحتلال تبدل مفهوم العمالة وفقد معناه السابق وأصبح اسمه (متعاوناً) أو انه (ينسق مع قوات التحالف)، وان كانت هذه الحالات تشكل ظاهرة واسعة الانتشار، لكنها مع ذلك بدأت بالتزايد وبدأت تجد لها قبولاً أكثر من السابق أو أنها تجد من يبررها في المجتمع، وهكذا الحال بالنسبة للكثير من المفاهيم والأعراف الاجتماعية التي جاءت بها أحداث ما بعد نيسان 2003، فقد نمت بعض القيم التي كتغيّر قيم التعامل المتبادل بين الموظف والمواطن، حيث انتشرت ظاهرة الرشى والاختلاس والتجاوز على المال العام، وحالات التزوير والاحتيال وغسيل الاموال بشكل كبير، ومع أن تفشيها كان سابقاً للاحتلال، لكن لم يكن بهذا الحجم والانتشار الواسع، ولا بهذا التغيير الملحوظ في قيم التعامل.

إذ أصبح الاختلاس والسرقة والرشوة، نوعا من الشطارة والفهلوى والفنون التي يجيدها أغلب الموظفين في مؤسسات الدولة، وتنامت كذلك نزعة الحصول على الاموال، بغض النظر عن شرعيتها ومصدرها، المهم هو الحصول عليها، وفقا لقيم الشطارة التي شاعت بين اوساط المجتمع على نحو واسع، في حين كانت مثل هذه القيم معيبة ومنبوذة، ولا يقبلها العراقي لنفسه، وكانت تعد نوعا من الانحراف وفقدان الشرف، وليس نوعا من الشطارة كما هي الآن. لذلك فإن تنامي مثل هذه الظواهر السلبية، يعد تغيرا خطيرا، في منظومة قيم المجتمع ويهدد نسيجه الاجتماعي وأمنه الوطني.

ثالثاً: الدعوات الدولية لإفراغ العراق من الاقليات.

في الحقيقة توجد اقليات في العراق تتميز عن الاغلبية العربية في عدد من المتغيرات ولها حقوق مشروعة وعادلة، ولكن الصحيح إن بعض هذه الاقليات بالغ في هذه الحقوق في السنوات القليلة الماضية الى درجة التجاوز على حقوق الاغلبية والعمل على غبنها والتعالي عليها، ولم يعد الامر يتعلق بحقوقها العادلة والمشروعة، وإنما باتت القضية هي مجرد مشروع لتفكيك العراق باسم حقوق الانسان تارة وبحجة الديمقراطية تارة أخرى ومما فاقم من خطر التفكيك إن دعاته ماضون في مشاريعهم ومخططاتهم مع علمهم إن عملية التحول الديمقراطي الجارية في العراق ليست صحيحة ولم تنتهج معايير سليمة في ادواتها وسياقاتها، بل انها قاصر ومشوهة تتحكم بها الطائفية والعرقية تماما [2].

فبعد العرب تأتي الاقلية الكردية في مقدمات الاقليات العراقية اذ انها تمثل نسبة (13، 5%) من سكان العراق حسب إحصائيات الأمم المتحدة لبرنامج النفط مقابل الغذاء لعام 1996 وهي تتميز عن الاغلبية العربية في لغتها وهويتها وثقافتها بيئتها الجغرافية، وهي اقلية ناشطة سياسيا واجتماعيا رغم انها جزء صغير من الشعب الكردي في المنطقة.

وتمثل الاقلية التركمانية ثاني الاقليات في العراق بعد الاقلية الكردية وليست هناك احصائية دقيقة لعدد سكانها خصوصا إن اغلب التركمان نجح في الاندماج مع الحالة والحياة العراقيتين بلا حساسيات أو خصوصيات، والتركمان في

(1). عبد الرزاق محمد الهيتي، انعكاسات الاحتلال الامريكي البريطاني على التنمية الاجتماعية في العراق، بحث منشور على الموقع http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=4183

(2). محمد هارون، قضايا الاقليات الدنية والعرقية والطائفية ومستقبلها في العراق، مجلة اوراق الشرق الاوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، العدد 54، 2011، ص129

العراق هم اقرب الى العرب في العادات والتقاليد وهم وحدويون بالفطرة فلم يسجل عليهم أي مناداة بمشاريع ذاتية او تطلعات غير مشروعة

وهناك الاقلية المسحية تعد أقلية دينية من الصعب احصاء عدد سكانها حاليا بعد إن تعرض الكثير منهم للقتل والتهجير، وبحسب احصائية الفاتكان فان عددهم تناقص في العراق عقب احتلاله 2003 بشكل كبير ووصل الى اقل من ربع مليون نسمة[1]، وهناك تقارير تقدر عدد أفراد الطائفة المسيحية في العراق 550 ألف نسمة ويشكل الكلدانيون والآشوريون أكبر تجمعين داخل المجتمع المسيحي بالبلاد ويعيش الكلدانيون في الجزء الجنوبي للعراق على الضفة اليمنى لنهر الفرات، بينما يتركز الآشوريون في شمال العراق. فهم ينتشرون في بغداد والبصرة والموصل في المنطقة الكردية في دهوك واربيل [2].فضلا عن الطائفة الزيدية وهي طائفة دينية تنتشر في قضاء سنجار وناحية الشيخان والقرى التابعة لها و تشير المصادر الرسمية العراقية أن عددهم يبلغ 100 ألف نسمة، وتضم هذه الطائفة خليطا من الأكراد والأتراك والفرس والعرب، ويتركز وجودهم في منطقتين، الأولى في قضاء شيخان شمال شرقي الموصل، والثانية في جبل سنجار شمال العراق قرب الحدود السورية[3].

بالإضافة الى الاقلية الفيلية وهي اقلية تسكن محافظة ديالى والكوت والعمارة العراقية ولا توجد احصائية عن عددهم وقد تعرضت الاقلية الفيلية الى من حملات التهجير المنظمة ابان النظام البائد، كما عاشوا حالة التباس بعد عام 2003 فقد عاملتهم الاحزاب الشيعية على انهم اكراد وعاملتهم الاحزاب الكردية على انهم شيعة لذا لم تحدد هويتهم ويعشون وكأنهم ملحق بالآخرين.

وتوجد في العراق اقليات اخرى صغيرة نجحت في الحفاظ على هويتها وثقافتها وطقوسها رغم تهميشها في فترات متلاحقة منهم الصابئة في جنوب العراق، و هؤلاء ترجع اصولهم الى الحضارات التي عاشت في العراق قبل الاسلام، كما هناك اقليات اخرى مثل الشبك والجرجرية والكاكائية يسكون في قرى موصلية وكردية [4].

وبقدر تعلق الامر بالدراسة فأن من اخطر نتائج الاحتلال المدمرة على المجتمع العراقي كانت تتمثل بزرع بذور الفتنة الطائفية والعنصرية بين ابناء الشعب الواحد الذي عاش موحدا منذ آلاف السنين رغم كل الصعوبات والتحديات التي واجهته فقد عمل الاحتلال على تنمية النزعة الطائفية عبر سلسلة من الاجرأءات العملية على ارض الواقع، والتي وجدت لها قبولا من الاحزاب والتنظيمات الطائفية والعناصر الطفيلية المدفوعة بمصالحها الذاتية الضيقة او من قبل مصالح دول اقليمية[5] لتبدأ مرحلة حملات التصفية والتفجيرات والتهجير القسري واثأرة الحقد والعنف، وصولا الى جولات من الحرب الاهلية (غير المعلنة)التي تجعل من التعايش والتوافق بين العراقيين غير ممكنا تمهيد لتقسيم البلاد[6]، اذ شهد العراق في الاعوام التي تلت الاحتلال اكبر موجة نزوح خصوصاً في عامي2006 –2007 اذا يقدر عدد النازحين العراقيين 4، 4 مليون نازح عراقي في العالم منهم 2، 2 نازح محلي وعدد مشابه في الدول المجاورة اذ يوجد في الاردن حوالي 450 الف نازح عراقي و800 الف في سوريا[7] ولم تكن الاقليات في العراق بمنئ عن هذا المشروع بل العكس تحملت الجزء الاكبر من الخسارة المستمرة، حيث تدهورت اوضاع الطوائف والأقليات في العراق بشكل واضح في البلاد من البصرة الى بغداد والموصل وكركوك وديالى وتصاعده الهجمات ليبدأ مسلسل الخطف والقتل والتهجير وتفجير الكنائس في بغداد.

(1). المصدر السابق نفسه، ص136
(2). التشكيلات السكانية في العراق، الجزيرة نتal jazira.com ، net
(3). محمد هارون، قضايا الاقليات الدينية والعرقية والطائفية ومستقبلها في العراق، مصدر سبق ذكرة، ص 136
(4). المصدر السابق نفسه، ص141
(5). مصطفى علي العبيدي، صفحات احتلال العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ط1، 2008، ص137
(6). مصطفى علي العبيدي، المصدر نفسة ص141.
(7). ساري حنفي، الهجرة القسرية في الوطن العربي:اشكاليات قديمة جديدة، بيروت، مركز الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 427، 2014، ص81

وبقدر تعلق الامر بموضوع الدراسة فأن الأقلية المسيحية كانت أكثر الأقليات تعرضاً الاعمال العنف بهدف افراغ العراق من اقلياته الدينية تمهيداً لتقسيمه الى ثلاث دويلات واحد للكرد في الشمال وأخرى للسنة في وسط العراق وأخرى للشيعة في جنوبه، حيث اجبر عدد من المسيحيين على ترك منازلهم في بغداد والموصل ومحافظات اخرى [1]، ليتضح مشروع الاحتلال، حيث إن الاحتلال وضع في اجندته البترول وضمان أمن اسرائيل إلا إن ما بين السطور اذلال الشعب العراقي وسرقة اموالة وجعل فئة تطغي على الاخرى حتى يتم الاحتراب الطائفي وتصبح الحرب الاهلية حتمية[2]، لتتعاظم الممارسات الطائفية بين مكونات الشعب، بين السنة والشيعة خصوصا بعد احداث سامراء، واحتدمت الخلافات والنزعات الكردية العربية التركمانية حول كركوك وحدود الفدرالية ومثلها بين الاصطفافات المسيحية والكلد اشورية[3].

وان هذا المشهد المأزوم انعكس على الواقع الاجتماعي والسياسي للمسيحيين في العراق اذ ابعدهم عن الحياة السياسية وتهمشيهم وأدخلهم في نفق الاقلية التي يجب إن تنصاع للأغلبية في مفهوم الواقع العراقي الجديد فالعراق بات امة مجزاة تتقاذفها الاهواء والأمزجة، حيث لم يسلم المسيحيين من فخ الدستور العراقي 2005 الذي كرس الانقسام والتشرذم حين ابرز تسميات مختلفة للمسيحيين، حيث تعرض المسيحيون في العراق لأبشع انواع الارهاب من قتل وتهجير واغتصاب المنازل والأموال وهدم عشرات الكنائس وحرقت محالهم التجارية، وأجبرت نسائهم على ارتداء الحجاب الاسلامي، في جرائم حرب منظمة حسب وصف(امنيستي انترناشونال) وجرائم ابادة جماعية ضد الإنسانية وفقا للقانون الدولي، وما رتب تزايد هجرتهم خارج العراق بين عام 2003–2004 ترك العراق 40000 الف مسيحي الى خارج العراق وفي عام 2008 ظهرت موجة عنف جديدة ضد المسيحيين تسببت بتهجير اكثر من 6000 مسيحي من الموصل، كما شهد العام 2010 وهو العام الاكثر دموية بعد الاعتداء على كنيسة سيدة النجاة موجة هجرة كبيرة للمسيحيين خارج العراق اذ نزح 5000 عائلة وتوجه معظمها الى تركيا وسوريا والأردن، وقدر رئيس جمعية السريان الخيرية في الاردن عضو مجلس كنائس الشرق الاوسط (جورج هزو) عدد المسيحيين العراقيين في الاردن بحوالي(120)الف شخص وان معظمهم هاجر لأوربا في حين اكد (عبد هرمز النوفلي) إن نسبة 40% من المهجرين العراقيين في سوريا من المسيحيين [4]، وعن وكالة أنباء الفاتيكان في خبر نشره موقع . الأخبار الكاثوليكية . في تصريح للمطران (أندراوس أبونا)النائب البطريركي للكنيسة الكاثوليكية الكلدانية في العراق: ان أكثر من نصف مسيحيي العراق غادروا وطنهم العراق خلال الثلاث سنوات الأخيرة... ويضيف أن عدد السكان المسحيين قبل دخول الأمريكان كان مليون ومائتا ألف نسمة في حين عددهم حالياً يبلغ بحدود 600 ألف نسمة. إن هذا المؤشر يشير بوضوح الى النتائج المأسوية لمستقبل العراقيين المسيحيين في بلدهم [5].

في ظل الهجمة الضلامية التي يقوم بها تنظيم (داعش الارهابي)وسيطرته على مدينة الموصل تعرض المسيحيين كغيرهم من الاقليات الايزيدية والتركمانية للقتل والتهجير واختطاف الكثير من نساء الشيعة واليزيدية والمسيح واستقدامهن كجاريات [6]، وقال رجل الدين المسيحي عمانوئيل مكرس لـ"الغد برس"، إن "هناك مؤامرة تقودها جماعات ارهابية تريد اخراج المسيحيين من العراق، وما يحدث الان في الموصل استمرار لعمليات التهجير التي تعرض لها المسيحيين خلال السنوات

(1). طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مصدر سبق ذكره، ص41
(2). خالد عيسى طه، العراق ومسيرة الدم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010، ص223
(3). دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق ومحنة الحاضر وقلق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص165-166
(4). المصدر السابق نفسه، ص176
(5).الأصيلة نت http://www.iraqiraq.net/forum/showthread.php?t=3038
(6). احمد الشمري، الرافضون لهجرة المسيحيون لفرنسا عاجزون عن ايجاد حل يضمن بقاء المسيحين، صحيفة صوت العراق، في :http://www.sotaliraq.com/mobile-item.php?id=164584#ixzz3Bwecj1ja2014\7\19

السابقة، لكن بصورة متقطعة[1.]اذ شهدت الموصل نزوح كامل لجميع المسيحيين منها بعد إن وضعهم تنظيم داعش امام ثلاث خيارات، الدخول في الاسلام او دفع الجزية او القتل مما سبب نزوحهم مع جميع الاقليات الاخرى[2].

وإضافة الى الظلم التي يتعرض المسيحيين في الداخل العراق هناك دعوات من الخارج تدعوا المسيحيين للخروج من العراق، حيث اتهم النائب عن كتلة / الرافدين / النيابية عماد يوحنا، السفارة الأمريكية في بغداد بالعمل على إفراغ العراق من المسيحيين من خلال الإغراءات وتسهيلات منح تأشيرات السفر إلى أمريكا تحت شتى الذرائع. إفراغ العراق من مكون مهم. وهي حالة مرفوضة وظاهرة سلبية غير مقبولة"، موضحاً" ان منح تأشيرات من داخل العراق للعائلة بالكامل يعد تطهيرا عرقيا بطريقة / ناعمة / بذريعة إنقاذ الأقليات من الإرهاب، لتغطية فشل سياساتهم في العراق وعدم تحملهم المسؤولية الأخلاقية بدعم استقرار العراق بعد احتلاله [3].

ومن جانب اخر دعت دول الاتحاد الاوربي المسيحيين للمغادرة وخصوصا فرنسا وألمانيا وايطاليا، واختلفت مواقف تلك الدول التي تراوحت بين دعوات وتصريحات وزيارات بدعوى الدفاع عن المسيحيين، فسهلت لهم الحصول على الاقامة واستقبال الجرحى منهم كما طالبت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين في الأمم المتحدة الدول الاوربية بفتح بابها لاستقبالهم، ومن جانب اخر فأن موقف الفاتيكان كان مختلفاً عن الموقف الامريكي حيث ادان التصفية بحق مسيحيوا العراق ودعاهم الى الثبات في وطنهم العراق، وبشكل عام رغم الشكوك في مصداقية مواقف الدول الاوربية مع المسيحيين الاعتبارات انسانية او دينية [4]، الا إن هناك مجموعة من الاهداف تقف خلف حملات تهجير المسيحيين من العراق، تمثلت بأن بعض الدول الاوربية اتخذتهم ذريعة لإبراز دورها السياسي المفقود في العراق بعد إن جردتها الولايات المتحدة من الاستثمار في العراق مثل فرنسا وألمانيا التي عارضة الحرب على العراق، فضلا عن ان بعض ممارسات تلك الدول تحمل دلالات انتقائية في الجهة التي تتعامل معها الكاثوليك دون غيرهم من الارثودكس والبروتستانت الى هدف هذه الدول الى اقتناص الكفاءات العراقية الجاهزة فغالبية المسيحيين هم من حملت الشهادات الجامعية الهندسة والطب والصيدلة والعلوم الانسانية، كما إن عادهم الشرقية قد تعيد للمجتمع الاوربي شيء من المناعة القيمية والأخلاقية التي فقدتها منذ عقود [5]. بالإضافة للهدف الاهم وهو استبدال اليهود العراقيين بالمسيحيين العراقيين بعد تهجيرهم من العراق، حيث قامت اسرائيل بشراء اراضي واسعة في شمال العراق تقدر بستة آلاف دونم في كركوك وشراء خمسمائة منزل في الموصل، وألفي دونم وثلاثين مبنى في أربيل، ويتردد إن مالكيها من الفلسطينيين المتعاونين مع الموساد، واليهود العراقيين والمغاربة في خطوة اولى لإعادة مائة وخمسين الف يهودي الى العراق[6]هذا يقوم وكلاء الموساد في التخطيط لإخلاء سكان المناطق التي يعدها الإسرائيليون أملاكاً تاريخية لهم، لاسيما المناطق المسيحية في الموصل مثل الحمدانية وبرطلة وتلكيف وباطناية وباشكية والقوش قره قوش وغيرها من المناطق الشمالية، وتشير مصادر الى أن الاسرائيليون يتلقون مساعدة في مخططاتهم تلك من مرتزقة اجانب في المنطقة، تدفع رواتبهم دوائر المسيحية الأنجيلية في الولايات المتحدة، التي تساند العقيدة المسيحية الصهيونية الرامية الى أعادة بناء اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات[7]، وبالرغم من ان التهجير لا تقتصر عليهم فحسب وإنما عملية خطط لها منذ عقود لتفتيت وحدة العراق وإحداث تغير ديمغرافي للسكان اذا عمليات التهجير القسري شملت التركمان والشبك الشيعة باتجاه مناطق الجنوب والوسط

(1). الغد ابريس في 30\7\2014 http://alghadpress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=169612
(2). شيماء رشيد، صحيفة الصباح العراقية، 22\7\2014
(3). يوحنا يطالب السفارة الامريكية بالكف عن تقديم تسهيلات لهجرة المسيحين، بغداد، شبكة اخبار العراق، وكالة خبر للانباء 13 \اكتوبر، 2013، aliarq news. com
(4). دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق ومحنة الحاضر وقلق المستقبل، مصدر سبق ذكره، ص186
(5). المصدر نفسه، ص184-187
(6). كوثر عباس الربيعي، الاختراق الأمني الاسرائيلي في العراق ومواقف دول الجوار الاقليمي، مجلة شؤون عراقية، العدد الرابع، مركز العراق للدراسات، 2010، ص169 – ص172.
(7). دهام محمد العزاوي، مصدر سبق ذكره، ص183.

الشيعية كذلك تهجير السنة من مناطق شيعية، كذلك تهجير قسم اخر باتجاه كردستان فخريطة التهجير توحي بخطر كبير يلوح في الافق فهي ظروف صعبة تضع البلد على مفترق الطرق واحتمالات وقوعه ونهايته بوصفه فريسة للإرهاب والتنظيمات والمليشيات المسلحة على اختلاف مسمياتها، إلا إن هناك من يرى إن الهدف من تهجير المسيحيين العراقيين هو توطينهم في الدول الاوربية والولايات المتحدة وتجنيدهم وإرجاعهم الى العراق لتنفيذ اجندة الولايات المتحدة والدول الاوربية في العراق بما يخدم مصالحها فيه، الامر الذي يكون اهم مصادر التهديد للأمن الوطني العراقي.

ومما تقدم يمكن القول إن التحديات الخارجية لإستراتيجية الأمن الوطني العراقي اتخذت اشكالاً مختلفة وشملت جميع المجلات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية، فضلا عن انها اتصفت بالديناميات المتعددة التي بدأت تتغذى على ردود افعال والتفاعلات المنطلقة من اعتبارات كل طرف ومصالحه دون مراعاة مصالح العراق وشعبه، وبالرغم إن هذه التحديات انعكست بثقلها على العراق بعد الاحتلال 2003 إلا بعضها له اثار قبل 2003 إلا انه تزايد بفعل الفوضى التي احدثها الاحتلال عام 2003، مما شكل عامل يعترض اداء الحكومات العراقية بعد 2003، ومع تغير الحال بعد 2003 جعلت هذه التحديات الأمن الوطني العراقي غائراً في موضع يستحيل انقاذه دون بناء مجتمعي الذي تأثر في العراق بشكل خطير في العراق على اعتبار إن البنية الاجتماعية العراقية المستهدف الاول والأخير في كل ما نتج من ابعاد للتحديات الخارجية، الامر الذي جعل من المواطن العراقي يدفع ثمناً غالياً في استباحة وجودة وأمنه ومعطلة الاقرار نموذجه الديمقراطي، بحيث فرضت التحديات الخارجية على العراق فجوة استراتيجية بينه وبين أهدافه فضلا عن عدم قدرته عن حماية حدوده السياسية وأهدافه الحيوية الداخلية وتنفيذ التزاماته الاقليمية والدولية، بمعنى إن التحديات الخارجية للعراق جعلت من أمنه الوطني فاقد للحقيقة الموضوعية التي تنص على ضرورة رسم السياسات الأمنية ودعمها، وما يزيد التحديات صعوبة هو تناقض مواقف دول المنطقة في موقفها منه الى قسمين اساسيين هما قسم لا يريد عراقاً مستقراً وقوياً، وقسم ثان يريد عراقاً مستقراً وضعيفاً، اذا ما استبعدنا خيار تفكيك العراق الذي ترفضه جميع دول الجوار والمنطقة رسمياً، وترفضه معظم دول الجوار فعلياً بحسبان تأثيراته السلبية على الاوضاع الداخلية لتلك الدول التي تعاني مشكلات شتى من جهة، وبالارتباط مع ذلك ما قد ينجم عنه من صراعات او حرب اقليمية واسعة على حساب المنطقة ودولها من جهة اخرى.

بينما يتأرجح الموقف الامريكي الحاكم بين متطلبات آنية او متوسطة المدى تفرض عليه تحالفات او تفاهمات تكتيكية معلنة او خفية، مُقرة او ضمنية، مباشرة او غير مباشرة، تلتقي تارة مع الحلفاء وأخرى مع الخصوم تبعاً للأوضاع والظروف المستجدة، وبين رؤية اوسع لمشروع امريكي (غير معروف تماماً) على صعيد المنطقة والعالم تفرض على الولايات المتحدة الامريكية التزامات إستراتيجية اخرى.، ولعل ما يزيد ذلك الواقع تعقيداً على تعقيد المستجدات المتسارعة في المنطقة التي سميت بـ "الربيع العربي" والذي لم تتضح معالمه وتداعياته بعد، فهو يمثل في الاطار العام بعداً ايجابياً للأنظمة الديمقراطية والانتقالية بوصفه تحولاً ديمقراطياً، لكنه في الوقت نفسه ينطوي على مخاطر وانتكاسات الانتقالات عموماً وخصوصاً في مجتمعات غير حديثة، من بينها تفكيك بعض الدول، او نشوء استقطابات جديدة للصراع، وفقاً لطبيعة العلاقات بينها وبين الدول التي انعكست عليها تداعيات احداث الربيع العربي في ضوء عوامل عديدة اهمها الاستقطاب الطائفي في المنطقة، في اطار ذلك تبقي التحديات الخارجية مستمرة طالما العراق لا يمتلك عناصر المنعة والسيادة واستكمال بناء مؤسساته وقدراته.لذا فإن العبرة ليس في معرفة التحديات وتشخيص أثارها وإنما العبرة في قدرة العراق على توظيف واستثمار العناصر الايجابية لديه وتحييد او مقاومة المخاطر والتحديات ودفعها.

رابعاً: الخاتمة

بالنظر الى طبيعة التحديات التي تستهدف العراق يمكن من خلالها تحديد الملامح المستقبلية التي تشكل طبيعة البناء الاجتماعي والقيمي فيه، فالتغير الذي اجتاح الواقع العراقي سواء من خلال قوى الاحتلال بعد 2003 أو من التدخلات الخارجية للقوى الاقليمية بعد ذلك، وبالتالي طرح تحديات جديدة على المشهد العراقي لم يألفها من قبل ساهمت في بلورة أنموذج جديد لتحديات نوعية لابد وأن نضعها في الحسبان، بوصفها المحصلة النهائية للتغير، دون أن نغفل عن نقطة مهمة وجوهرية وهي إن الأسس الرئيسية والقواعد الأساسية لهذه التحديات في المرحلة الراهنة مازالت غير مكتملة المعالم أو هي تتجه نحو التشكل والتكون، فالاحتلال الأمريكي للعراق مثّل علامة فارقة في تاريخه المعاصر، ليس فيما يتعلق بالنتائج التي آلت إليه وأدت الى انهيار الدولة العراقية بالكامل، وإحداث تغييرات جذرية في النظام السياسي فحسب، وإنما مهدت لتغييرات وتحديات مستمرة للبناء الاجتماعي العام والنظام القيمي فيه ولازالت مستمرة الى يومنا هذا.

ورغم ما تعرض له المجتمع العراقي من ضغوطات اقتصادية وأمنية وسياسية فأن المجتمع لازال يتمسك بمجموعة من القيم والمبادئ التي تمكنه من تجاوز هذه الضغوطات والأزمات، لاسيماً وأن هناك قيادة اجتماعية حكيمة تعمل على تحديد مصالح الشعب والتوجه نحو تحقيقها تتمثل بالمرجعية الدينية التي أدت دوراً بارزاً في هذا المجال، فضلا عن ذلك إن المجتمع أدرك الأهداف الحقيقية للاحتلال منذ وقت مبكر، وما نشوء حركات المقاومة إلا نتيجة لهذا الإدراك، فضلاً عن اسهام المجتمع في رسم الشكل السياسي للدولة من خلال المشاركات الواسعة بالانتخابات، والمشاركة بالحشود العسكرية والمدنية التي تطالب بالقضاء على الفساد ومحاربة المفسدين.

خامساً: المصادر

- القرآن الكريم.

1. أبن منظور، لسان العرب، المجلد الخامس، ط3، مؤسسة التراث العربي للطباعة، بيروت، (د.ت).
2. احمد الحسني البغدادي، قراءة الوضع الاجتماعي العراقي، دار بابل، كانون الثاني 2010، ، الانترنت، الموقع:.www.altawhid.org
3. احمد الشمري، الرافضون لهجرة المسيحيون لفرنسا عاجزون عن ايجاد حل يضمن بقاء المسيحيين، صحيفة صوت العراق، في 2014\7\19 http://www.sotaliraq.com/mobile-item.php?id=164584#ixzz3Bwecj1ja:
4. أحمد محمد الزغبي، أسس علم النفس الاجتماعي، ط1، دار الحكمة اليمانية، جامعة صنعاء، اليمن، 1994.
5. التشكيلات السكانية في العراق، الجزيرة نتal jazira.com ، net
6. جيمس بترايس، الحرب الامريكية على العراق تدمير حضارة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مجلة المستقبل العربي، العدد 368، 2009.
7. حامد عبد السلام زهران، علم النفس الاجتماعي، عالم الكتب، القاهرة، 1977.
8. حسنين توفيق إبراهيم وعبد الجبار احمد عبد الله، التحولات الديمقراطية في العراق، القيود والفرص، ط1، مركز الخليج للأبحاث، 2005.
9. حسين الحاج على احمد، تغير الثقافة باستخدام السياسة، الولايات المتحدة وتجربة العراق، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 294.
10. حسين درويش العادلي، الثقافة العراقية بين خيارات الاستلاب والانغلاق والانفتاح، مجلة النبأ، المستقبل للثقافة والنشر، بغداد، عدد 74، 2004.

11. حسين فهيم، قصة الانثروبولوجيا، عالم المعرفة، الكويت، 1986.
12. خالد عيسى طه، العراق ومسيرة الدم، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، ط1، 2010.
13. دهام محمد العزاوي، مسيحيو العراق محنة الحاضر وقلق المستقبل، مركز الجزيرة لدراسات، الدوحة قطر، ط1، 2012.
14. ريمون روية، فلسفة القيم، ترجمة عادل العوا، (د.ت).
15. ساري حنفي، الهجرة القسرية في الوطن العربي:اشكاليات قديمة جديدة، بيروت، مركز الوحدة العربية، مجلة المستقبل العربي، العدد 427، 2014.
16. شيماء رشيد، صحيفة الصباح العراقية، 22\7\2014
17. طالب حسين حافظ، العنف السياسي في العراق، مجلة دراسات دولية، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، العدد 41، 2009
18. عادل مختار الهواري، التنمية في الوطن العربي، ط1، مكتبة الفلاح للطباعة والنشر، الكويت، 1988.
19. عاطف محمد غيث، التغير الاجتماعي والتخطيط، ط1، دار المعارف، القاهرة 1962.
20. عبد الرزاق محمد الهيتي، انعكاسات الاحتلال الامريكي البريطاني على التنمية الاجتماعية في العراق، بحث منشور على الموقع http://www.ejtemay.com/showthread.php?t=4183
21. عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق – المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
22. عماد علو، التحولات الاجتماعية في العراق... الاشكاليات والحلول، بحث على الموقعhttp://arab.140.dk/index.php .
23. الغد ابريس في 30\7\2014http://alghadpress.com/ar/NewsDetails.aspx?NewsID=16961
24. كوثر عباس الربيعي، الاختراق الأمني الاسرائيلي في العراق ومواقف دول الجوار الاقليمي، مجلة شؤون عراقية، العدد الرابع، مركز العراق للدراسات، 2010.
25. لوسي مير، مقدمة في تاريخ الانثروبولوجيا، ترجمة شاكر مصطفى سليم، ط2، دار الشؤون الثقافية للنشر، ، بغداد، 1983.
26. محمد عبد الله دراز، الدين، بحوث ممهدة لدراسة الأديان، دار القلم، الكويت، 1970.
27. محمد هارون، قضايا الاقليات الدنية والعرقية والطائفية ومستقبلها في العراق، مجلة اوراق الشرق الأوسط المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، القاهرة، العدد 54، 2011.
28. مصطفى علي العبيدي، صفحات احتلال العراق، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت ط1، 2008.
29. نخبة من الاساتذة، معجم العلوم الاجتماعية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1975.
30. نظلة الجبوري، قراءة في ماهية النظام السياسي في عراق التغير، من مجموعة البحوث المشاركة بالمؤتمر العلمي السادس للمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، 2010.
31. يوحنا يطالب السفارة الامريكية بالكف عن تقديم تسهيلات لهجرة المسيحيين، بغداد، شبكة اخبار العراق، وكالة خبر للانباء 13 \اكتوبر، 2013، aliarq news. Com
32. Smith Charlotte Seymour، Macmillan Dictionary of Anthropology، Macmillan press ltd، London، 1986، p 285